أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/28م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

خطّة ترامب وغزّة وحماس.. أين الحقيقة؟! 3

أين أخطأنا؟ 7

نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني: المجتمع المدني وانكفاء الدور..... 11

أبو مرزوق لعباس: نتمنى أن تعامل نتنياهو كغزة..... 19

محمود عباس يتحدى السعودية ويرفض زيارتها..... 20

حول إعلان البندقية (2)..... 22

خطّة ترامب وغزّة وحماس.. أين الحقيقة؟!

ساري عرابي عربي21 27\3\2018

(1)

ما كنّا نقوله منذ اللحظة الأولى لوصول ترامب للبيت الأبيض، عن وجود مؤشّرات لخطّة لتصفية القضية الفلسطينية، تشترك فيها دول عربية يجمعها بـ"إسرائيل" تحالف إقليمي غير معلن، على طريق الإعلان الكامل.. هذا الذي كنّا نقوله صار حقيقة لا يجادل فيها أحد، وإن كان ثمة نقاش حول طبيعة الخطّة، والمشاركين فيها، وأدوارهم، وإن كانت ناضجة ومستقرة أم لا.

يعني ذلك أنّه كان أمامنا أكثر من سنة للاستعداد لمواجهة هذه الخطّة، نحن الفلسطينيين على وجه التحديد؛ لأنّ علينا أن نتوقع دائما أنّه لا أحد من الأنظمة العربية القائمة سيقف معنا، حتى الذين يبدون الآن قدرا معلنا من الممانعة لخطّة ترامب؛ من المؤكّد أنهم سيكشفون لاحقا عن التحاق بهذه الخطّة، وفي النتيجة، وكما هو حال بعض الدول العربية الآن، سيصطف الجميع للضغط علينا، نحن الفلسطينيين، للقبول بهذه الخطّة.

ولأنّ قيام السلطة الفلسطينية نفسها، واستمرار وجودها، مرتبط بمشروع التسوية، وبرؤية إقليمية ودولية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنّه من غير الممكن مواجهة الخطّة من داخل المنظومة نفسها، لأنّنا على الحقيقة لسنا طرفا فاعلا في حال بقينا داخل هذه المنظومة.

فعلى الأقل، ومنذ انتهاء المرحلة الانتقالية، فقدنا فاعليتنا داخل المشروع الذي أوجد السلطة، حتى ضمن المنطق الداخلي للمشروع. فالمفاوضات من الناحية الفعلية متوقفة، والأسس التي قامت عليها عملية التسوية صارت في حكم المنعدمة، والاحتلال الذي نسف اتفاق أوسلو باحتلاله للمناطق (أ) لا يقوم (فيما يتعلق بتسوية الصراع) بأيّ من التزاماته القليلة المترتبة على اتفاق أوسلو، وإن كان يقوم بالتزاماته فيما يحتوي الفلسطينيين ويضمن استمرار دورتهم الاقتصادية، الأمر الذي أفقد السلطة قيمتها النضالية من جهة أنّها كانت، لدى المنظّرين لفكرتها، قنطرة تعد بأفق أعلى للفلسطينيين، أي تعد بدولة على كامل الأراضي التي احتلت عام 67 بما فيها القدس الشرقية.

ومع أن الأفق لم يعد قائما منذ العام 2000، فإنّ لا أحد الآن يناقش، بما في ذلك الفلسطينيون من أصحاب مشروع التسوية، في كون إعلان ترامب، ثم خطته المزمعة، قد أعدم تماما كل الأسس التي قامت

عليها عملية التسوية، وجعل هذا الأفق في حكم المنعدم، مما يجعل المراوحة في نفس المكان من المشروع نفسه، ضربا من العبث في أحسن الأحوال، فكيف يمكننا إذن القول إنّنا بتمسكنا بالدور نفسه والمكان نفسه يمكننا أن نواجه هذه الخطّة؟!

نعم، إنّ إعادة التموضع، والانقلاب الجذري في آليات المواجهة، بالغ الصعوبة والقسوة والمشقة والخطر، وهو أمر بدهي ومتوقع ما دمنا في مرحلة تحرر، ومتوقع أكثر ما دمنا نواجه العالم كله، أي المنظومة الدولية التي أوجدت "إسرائيل" واعترفت بها دولة طبيعية في الأمم المتحدة. ومن نافلة القول إنّ منظومتنا الإقليمية العربية جزء من هذه المنظومة الدولية، ونحن بتنا كذلك من بعد قيام السلطة، وما دام الأمر كذلك، فليس علينا إلا أن نعيد حسابتنا وصياغة أفعالنا من جديد.

والحقّ أنّنا متأخرون جدّا في ذلك، فالأمر بيّن منذ زمن بعيد، وإن زاده ترامب بيانا حدّ اليقين. وأقلّ ما يمكن فعله في هذا الاتجاه هو خلق جبهة وطنية واحدة لمواجهة هذه الخطّة التصفوية، تقوم أساسا على موضعة جديدة للسلطة، وإعادة تعريف لنفسها ودورها، ثمّ سدّ كل الثغرات البينية، بما يمنع أعداءنا من اللعب على تناقضاتنا، وبحيث نوفّر إجماعا فلسطينيّا على رفض الخطة وعلى أدوات مواجهتها. لكن وبدلا من ذلك، فإنّ الجاري هو النقيض تماما، إذ يجري تعزيز التناقضات الداخلية، والنكوص عن المصالحة إلى التصعيد وتسميم الأجواء الفلسطينية.

(2)

يمكن لقيادة السلطة أن تشكّك في المصالحة في سياقها الأخير، كما في خطاب الرئيس بعد أسبوع من استهداف موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وقد اتّهمت قيادة السلطة حماس دائما، ومنذ الانقسام الفلسطيني بأنّ هذه الأخيرة تسعى لفصل غزّة عن "المشروع الوطني"، بل ذهب الرئيس إلى أكثر من ذلك، حينما عدّ مجرد دخول حماس في الانتخابات التشريعية جزءا من خطة تصفوية أمريكية.

بهذا، وإن كانت قيادة السلطة تبرر النكوص عن المصالحة بأنّه ضرورة لمواجهة خطة ترامب، التي قد تتضمن فصل غزّة، فإنّها (أي قيادة السلطة) تتناقض من جهة موقفها من الانقسام. فالانقسام، كما تقول، سبيل لفصل غزّة. فهي ضدّ الانقسام ومع المصالحة، واستمرار الانقسام في الوقت نفسه سبيل لمواجهة خطّة ترامب.. فهي مع الانقسام وضدّ المصالحة، وللتخلّص من هذا التناقض، لم يكن من سبيل سوى بالتخلّص اللفظي الذي يقول نريد مصالحتنا لا مصالحتهم!

بيد أنّ هذا التصوّر الذي يربط بين فكرة فصل غزّة والمصالحة ووضع كلّ ذلك في سلة خطّة ترامب لا يبدو منطقيّا، من جهة أنّ سياق المصالحة الأخير، أراد بالفعل إخضاع غزّة لقيادة السلطة، لا فصل غزّة، وينبغي أن نتذكر هنا أنّ حماس تخلّت عن اللجنة الإدارية (أي إدارتها الحكومية المنبثقة عن شرعيتها، أو بكلمة أخرى عن شرعيتها الإدارية)، تخلّت عنها بطلب وتشجيع مصري. وبهذا، وبإرادة حماس، وبإغواء مصريّ، لم يعد لحماس من شرعية إدارية في قطاع غزّة، فكيف يمكن القول إذن إنّ المصالحة يُراد منها فصل غزّة؟!

على الأرجح، أراد المصريون واحدا من أمرين: إمّا إخضاع غزّة لقيادة السلطة، وبالتالي التمهيد لصفقة ترامب بالفعل، لقناعة المصريين أن قيادة السلطة ستضطر للموافقة عليها، أي لقناعتهم أن قيادة السلطة غير جديّة في رفضها للصفقة، وإنما هي مناورة شكليّة لا تضمر رفضا عمليّا، وإمّا أنّهم راهنوا على ممانعة قيادة السلطة للمصالحة، وهو أمر بدوره سيزيد من حاجة حماس للمصريين ومن يقف خلفهم، ممّا يمهّد لفصل غزّة، أو يسهّل ابتزاز حماس في سلاحها، على طريقة "احتضان الدب"، وإلا فالحرب والمقاطعة الدولية والإقليمية، السبيل لوحيد لسحق حماس، من أجل إنجاز صفقة ترامب!

الشاهد في ذلك أن النكوص عن المصالحة، على فرض إمكان هذه المصالحة ضمن النظام القائم، هو الذي يدفع نحو فصل غزّة، لا العكس، والثابت أن حيثيات المصالحة الأخيرة كانت تدفع نحو إخضاع غزّة للسلطة، لا العكس، بل افتُتحت بتجريد حماس من شرعيتها الإدارية، فكيف يقال إن المصالحة ستؤدّي إلى فصل غزّة؟! وطالما أن المصريين مع صفقة ترامب، وطالما أنّهم دفعوا لإخضاع غزّة للسلطة، فهذا يعني أنهم ومن يقف خلفهم لا يعتقدون بجديّة السلطة في مواجهة هذه الخطّة.

فإنْ كانت ثمة إرادة حقيقية لرفض خطة ترامب، فالحلّ فقط في جبهة وطنية واحدة لمواجهة هذه الخطّة، ولكن على غير النظام القائم الذي يراهن عليه المصريون ومن خلفهم، أي على غير ما انتهت إليه السلطة وجودا ودورا ووظيفة بعد انهيار بعدها النضالي بفشل مشروع التسوية، وهذه الجبهة لا يمكن أن تتشكل ما دامت حركة فتح، تحتكر القرار والتمثيل، وتحتكر تعريف المشروع الوطني الذي يجري تعريفه حصرا بالسلطة الراهنة وجودا ودورا ووظيفة، أي بما يتعارض مع المهمة الكفاحية لمواجهة المشروع التصفوي الجديد، وهذا كلّه لا يمكن أن يتأتّى في ظروف الخصومة الجارية الآن.

بالنسبة لحماس، وطالما لم يستطع المصريون ومن خلفهم احتواءها، أو نزع سلاحها بزيادة حاجتها إليهم. فمن المرجّح العمل على سحقها، بحرب وبمقاطعة دولية وإقليمية، ربما تشترك فيها، بالقوّة أو بالفعل، أطراف يُفترض أنها صديقة لحماس لكنّها لم تعد تُقدّم لها أي دعم ماديّ، في حين اقتصر دعم حماس على إيران وحدها. وهنا ينبغي وضع قانون العقوبات الأخير الذي أعدّه الكونغرس الأمريكي ضدّ حركة حماس وتضمن حثّا على تحويله إلى قرار أمميّ عبر مجلس الأمن، ينبغي وضعه في هذا السياق، أي العمل على تحطيم حماس، بصفتها عقبة في وجه خطّة ترامب لا العكس، وهذا ينفي بدوره اتهامات قيادة السلطة لحماس بكونها جزءا من خطة ترامب.

من نافلة القوّل إن القضية الفلسطينية أكبر من فتح وحماس، ولكن هل السياسات الفلسطينية تراعي هذه الحقيقة؟! إن كانت تراعيها، فإنّ مواجهة الخطّة التصفوية لا يكون إلا بما سبق بيانه، بوحدة حال بين الضفة وغزّة، وجبهة وطنية واحدة في صدارتها فتح وحماس.

أين أخطأنا؟

هاني المصري مسارات 27\3\2018

شهد الأسبوع الماضي إحياء مركز الأبحاث الفلسطيني بعد غياب عشرات السنين. وهذه خطوة مهمة، فالمركز كان مفخرة يعتز بها فلسطينيًا وعربيًا، لذلك جرى استهدافه أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان العام 1982. وحتى يعيد سيرة الماضي كما هي أو بصورة أعظم، من المفترض أن تكون هناك رؤية تجيب عن سؤال لماذا مركز الأبحاث الآن؟ وهذا لم يكن واضحًا إن لم نقل أكثر من ذلك في حفل الافتتاح.

جاء إحياء المركز بعقد مؤتمر سنوي تحت عنوان "أين أخطأنا؟"، وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن حصيلة النضال الفلسطيني على أهميتها، ورغم الإنجازات الكبيرة التي تتآكل باستمرار ما يتطلب مراجعة عميقة وجريئة لاستخلاص الدروس والعبر، لا تتناسب على الإطلاق مع حجم المعاناة الطويلة والمستمرة منذ أكثر من مائة عام، ومع التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الفلسطيني، ولا مع أن القضية الفلسطينية تواجه الآن مخططات محدقة تهدد بتصفيتها ربما أكثر من أي فترة سابقة. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أننا لم نتعلم من أخطائنا، وإنما نعيد إنتاجها مرارًا وتكرارًا، وأحيانًا بصورة أسوأ.

شهد المؤتمر جلسات عدة تناولت مختلف مراحل النضال الفلسطيني منذ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وصولًا إلى المرحلة الراهنة.

هناك ملاحظة يمكن تسجيلها على المؤتمر وقد أثرتها في تعقيبي في الجلسة الأولى، وهي أن أبطال التجربة الماضية والحالية في الغالب، ما عدا فترة ما قبل النكبة، هم الذين اعتلوا منصة الحديث، في حين كان الأجدى بكثير أن يكون المسؤولون عن الأخطاء والمتورطون ذاتيًا في التجربة من الرأس إلى أخمص القدمين في مقاعد المتفرجين ويستمعون للمفكرين والأكاديميين الموضوعيين، ولمن عارض قراراتهم، أو ذاق ويلاتها ودفع أثمانها، خصوصًا من الشباب الذين يتحرقون شوقًا للعب دور يتناسب مع حجمهم وطاقاتهم وقدرتهم على العطاء والإبداع.

الملفت للأنظار أن نقدًا شديدًا للغاية تعرضت له قيادة المفتي أمين الحسيني والحركة الوطنية ما قبل النكبة والأخطاء التي ارتكبتها – وهي كثيرة فعلًا – وهذا استُخدم لتضخيم الإنجازات التي حدثت في مرحلة النهوض الفلسطيني لتبرير أخطائها والتقليل من أهميتها، بدليل الإشارة إلى تجاوز هذه الأخطاء من خلال نقد رفض قرار التقسيم، وصولًا إلى الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كما حصل في اتفاق أوسلو!!

وهناك من قال "إن الحركة الوطنية بدأت مع انطلاقة حركة فتح في العام 1965"، شاطبًا بكلمة واحدة تاريخًا طويلًا لعشرات السنين من نضالات الشعب الفلسطيني، الذي من الصحيح أنها لم تكن متبلورة ومستقلة، وكانت تقودها قيادات إقطاعية وعائلية تقليدية، راهنت على العرب وسلمت أمرها إليهم، وعلى "العزيزة" بريطانيا، مثلما راهنت القيادة الفلسطينية بعد ذلك على الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي، ولم تدرك مغزى وخطورة الاستعمار الاستيطاني، واستنزفتها الخلافات وضعف مستوى التنظيم، والفجوة ما بين السياسة والإعلام.

كما أهملت القيادة حينذاك أهمية المؤسسات التمثيلية والإنجازات المتراكمة، وأهمية الجمع ما بين مختلف أشكال النضال من دون التركيز على شكل واحد، على أهميته، وهو الكفاح المسلح. وهذا الخطأ تكرر من خلال تقديس الكفاح المسلح بعد انطلاقة الثورة المعاصرة إلى أن تم تجريمه بعد عقد اتفاق أوسلو، إذ تم الانتقال إلى تقديس المفاوضات باعتبارها حياة، وأنها الطريق الوحيد إلى إنجاز الحقوق، في حين أن المفاوضات شكل من أشكال الصراع، ولا بد أن يكون العمل دائمًا من أجل تغيير موازين القوى بالاعتماد على الذات أولًا وثانيًا وعاشرًا وبعد ذلك الاعتماد على الآخرين.

إنّ أي تقييم للتجربة الماضية والحالية عليه أن يستند ويحتكم إلى معايير موضوعية، أهمها الحكم عليها في ظروفها وسياقاتها التي كانت وقت حدوثها، وليس بناء على الوعي الراهن والخبرة المتراكمة.

أهم معيار يجب الاحتكام إليه عند تقييم التجربة الفلسطينية قبل النكبة ليس جلد الذات وطرح التساؤلات غير المنطقية، مثل هل كان من الممكن أن ننتصر، ولماذا لم ننتصر، وسوق قائمة لا نهاية لها من الأخطاء المرتكبة والمفترضة، أو الخلط بين الأخطاء الذاتية والظروف الموضوعية، وإنما ترجع إلى أسباب وعوامل يجب فهمها، بحيث يصح كثيرًا أن يكون السؤال الأهم لماذا حصل ما حصل، وهل كان يمكن تفاديه، وهل كان ممكنًا أبدع مما كان؟

في تقديري إن من الظلم تصور أن الشعب الفلسطيني بمقدوره في تلك الفترة أن ينتصر على الحركة الصهيونية الحديثة المدعومة من بريطانيا العظمى (دولة الانتداب على فلسطين)، ومن الدول الاستعمارية الأخرى المتحكمة في العالم، والمستفيدة من تبعية البلدان والحكام العرب لها.

سأكتفي في هذا المقال بالتركيز على على التجربة ما قبل النكبة، على أمل أن أعود إلى الفترات اللاحقة فيما بعد. من المفيد ذكر أن خمسة جيوش عربية شاركت في حرب فلسطين في العام 1948 كان عدد

جنودها مع الفلسطينيين 11 ألفًا، ووصل في أقصى حد إلى 20 ألفًا مزودين بأسلحة بدائية بقيادة (البريطاني غلوب باشا)، بينما كان عدد أفراد العصابات الصهيونية المسلحة 60 ألفًا ووصلوا إلى 120 ألفًا مدججين بأحدث الأسلحة، بما فيها الدبابات والطائرات.

إذا نظرنا إلى موازين القوى والظروف المحيطة والعوامل المؤثرة، يجب أن يتركز البحث على هل كان من الممكن تقليل خسائرنا وزيادة خسائر العدو، أم أنها كانت حتمية؟ وهل ممكن تقليل المشردين وإبقاء القضية حية رغم النكبة، وليس حصول انقطاع وتبديد الهوية الوطنية عبر إلحاق الضفة بالأردن بعد مؤتمر أريحا في العام 1951، وفرض الوصاية المصرية على قطاع غزة؟

هل كان ممكنًا إقامة دولة فلسطينية لو وافقت القيادة الفلسطينية حينذاك على قرار التقسيم الذي أعطانا ضعف المساحة التي وافقنا على إقامة دولة عليها بعد عشرات السنين من وقوع النكبة؟

هناك من استنتج أن القيادة الحالية استوعبت أخطاء القيادة السابقة، بدليل أنها وافقت على قراري 242 و338 (رغم أنهما لا يشملان القضية الفلسطينية)، وقرار التقسيم 181، مع أهمية التسلح بالشرعية الدولية رغم أنها لا تكفي لإنجاز الحقوق الفلسطينية، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود وغيره من التزامات أوسلو المجحفة من دون اعتراف إسرائيلي بأي حق من الحقوق الفلسطينية (حق العودة، تقرير المصير، الدولة الفلسطينية)، بل اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للفلسطينيين، متناسية أنّ هذا (الاستيعاب) لم يؤد إلى تجسيد الدولة. فالفرق حاسم بين الإعلان عنها بوصفه تأكيدًا لحق طبيعي وتاريخي وقانوني للفلسطينيين، وبين الحصول على الاعتراف الأممي بها كدولة مراقبة، وبين تجسيدها فعلًا، الذي يعني السيادة والاستقلال الوطني.

ما تحقق في ظل أوسلو يمكن اعتباره نكبة ثانية لا تقل سوءًا إن لم تكن أسوأ من النكبة الأولى، لأن الوهم بالحل التفاوضي حل محل الكفاح المسلح لإنجاز الحقوق، بدليل أننا في وضع لا نحسد عليه، ووصلنا إلى صفقة ترامب، وما أدى إليه الاتفاق من تعميق للاحتلال، وتوسيع رهيب للاستيطان، وتقطيع الأوصال، والحصار والجدار، وتهميش القضية، والانقسام الأسود. وهذا يزكي موقف قيادة المفتي التي رفضت بحق قرار التقسيم، لأنه لم يكن يعقل أن توافق على قرار يشرعن انتزاع معظم أرض فلسطين وتشريد شعبها دون ضمان بالحصول على شيء.

إذا استطاع أحد أن يقنعني بوجود فرصة كبيرة لقيام الدولة الفلسطينية لو اعترفنا بقرار التقسيم، لكان رفضه ليس مجرد خطأ وإنما جريمة لا تغتفر.

لو اعترفت قيادة الحركة الوطنية حينذاك بإسرائيل من خلال الموافقة على قرار التقسيم لفقدت تمثيلها لشعبها وقضيتها، وتنازلت عن روايتها التاريخية التي أسست لانطلاقة الثورة وتأسيس منظمة التحرير بعد عقد ونصف على النكبة.

ربما من أخطاء المفتي وصحبه أنهم لم يعطوا – نظرًا لمفاهيم الأيديولوجية وضعف إيمانهم بالدور الفلسطيني – الاهتمام مبكرًا للسيطرة على الأرض، وبناء المؤسسات التمثيلية والتنظيم، ولمركزية إقامة نوى الدولة الفلسطينية، خصوصًا على المناطق المحددة للدولة الفلسطينية بقرار التقسيم. وهذا الأمر كان يمكن أن يحدث من دون الموافقة بالضرورة على اغتصاب فلسطين وتشريد معظم سكانها.

كان يمكن الإيحاء بالموافقة على قرار التقسيم من دون موافقة من خلال القبول بإقامة الدولة على الجزء المخصص لها. ومع أن فرص النجاح في ذلك ليست كبيرة، لكن كانت هناك ضرورة للقيام بمحاولة جادة، مثلما يجب الآن التركيز على تغيير موازين القوى عبر خلق حقائق سياسية وقانونية وغيرهما على الأرض، حتى يتم دحر الاحتلال وتتحقق الحقوق الوطنية الفلسطينية.

إن التنازل عن الحقوق الكاملة لا يؤدي إلى تحقيق أي جزء من هذه الحقوق. وهذه العبرة الأساسية من التجربة الفلسطينية منذ بدايتها وحتى الآن. فالأمر الحاسم هو ما هي القوة التي تملكها دفاعًا عن حقوقك، وماذا تستطيع تحقيقه فعلًا، وليس الرهان على عدوك وعلى الأغيار لكي يعطوك ما لم تستطع الحصول عليه.

لنتعلم مما فعلته الحركة الصهيونية التي أوحت أنها قبلت قرار التقسيم، وهي ترفضه، وراهنت على الرفض العربي له، بينما أعدت خطة (دالت) لتهجير الفلسطينيين ولضم أكبر مساحة بما يتجاوز كثيرًا تلك الممنوحة للدولة اليهودية في القرار المذكور.

نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني: المجتمع المدني وانكفاء الدور

محمد الهندي مسارات 2018\3\27

تقدير موقف

(هذه الورقة من إنتاجات الملتحقين/ات بالبرنامج التدريبي "إعداد السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي" 2018).

مقدمة

دخل قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني (القرار بقانون رقم 16 للعام 2017)، حيّز التنفيذ بعدما صادق عليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تموز 2017. وعلى إثر نفاذ القانون، اعترض عدد من مؤسسات المجتمع المدني، خاصة الحقوقية منها، عليه وطالبت بإلغائه[1]، ونظمت حملات مناهضة له، إلا أن القانون ما زال نافذًا رغم مضي قرابة عشرة أشهر على صدوره. واعتُقل بالفعل عدد من الفلسطينيين، منهم ستة صحفيين على خلفية آرائهم[2]، وقُدمت لهم لوائح اتهام تستند إلى مواده.[3] وهو ما يعطي مؤشرًا على محدودية الحراك المدني في متابعة ملفات الحريات العامة.

الحريات في تراجع

طال الانقسام، الذي وقع في العام 2007، بعد السيطرة العسكرية لحركة "حماس" على قطاع غزة، السلطة التشريعية، إذ حيث شهدت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تزاحمًا في إصدار القوانين والتعديلات القانونية عبر المجلس التشريعي (كتلة التغيير والإصلاح) في القطاع، والقوانين بمرسوم في الضفة الغربية، بما يخدم تعزيز كلتا السلطتين لنفوذها، بما في ذلك في مجال الإعلام والمعلومات في الفضاء الإلكتروني.

في قطاع غزة، أقرت كتلة التغيير والإصلاح قانون إساءة استخدام التكنولوجيا، وعلى إثره اعتقلت الأجهزة الأمنية واستدعت عددًا على خلفية نشر آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي تحت مبرر إساءة استخدام التكنولوجيا.[4]

في المقابل، عطلت مجموعة من الإجراءات والقوانين في الضفة العديد من الحريات، شمل ذلك حجب أكثر من 20 موقعًا إلكترونيًا بتاريخ 2017/6/15.[5] وتلاه مصادقة الرئيس محمود عباس بتاريخ

2017/6/24 على قانون الجرائم الإلكترونية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء بتاريخ 2017/6/20، ونُشر في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2017/7/9.[6]

قانون الجرائم الإلكترونية ومواقف الأطراف

الحكومة

ترى الحكومة الفلسطينية أن هناك حاجة ماسة إلى وجود قانون للجرائم الإلكترونية، لا سيما في ظل الانتشار الكبير لوسائل الاتصال عبر الإنترنت الذي رافقته حالات إخلال بالسلوك العام والتحريض. وفي هذا السياق، قال رامي الحسيني، المستشار القانوني للحكومة: تكمن أهمية القانون في سد الفراغ القانوني الهائل المتعلق بالجرائم الإلكترونية، لا سيما أنها تتزايد بشكل ملحوظ، وأنه يهدف – بالأساس – إلى معاقبة من يسيئون استخدام تقنيات المعلومات. وأكد أن القانون يراعي الاتفاقيات الدولية والقوانين والتشريعات الفلسطينية.[7]

وتعاملت الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية مع العديد من حالات الابتزاز التي تتم عبر وسائل التواصل الإلكترونية، منها، على سبيل المثال، تعرض فتاة من الخليل إلى ابتزاز من شخص أوهمها أنه من فلسطينيي 1948، إذ كان يستخدم شريحة "سيلكوم" إسرائيلية، وتمكن من الحصول على صورها، ودفعت له مبلغ 10 آلاف شيقل و250 غرامًا من الذهب لقاء عدم عرض صورها على موقع "فيسبوك"، لكن الشرطة تمكنت من إلقاء القبض عليه بعد تتبع عنوان الـ (IP) الخاص به، وتبين أنه من مدينة طولكرم.[8]

المجتمع المدني .. بيانات ومناشدات

لاقى القانون استهجانًا من قبل منظمات المجتمع المدني التي رأت فيه مساسًا بالحريات العامة وخصوصية المواطنين، ورأته مخالفًا للقانون الأساسي الفلسطيني. وتعالت أصوات مطالبة بتعديله، ورأى بعضها أنه غير قابل للتعديل وطالب بإلغائه.

من المواقف في هذا الصدد ورقة موقف صادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان بتاريخ 9/12/ 2017، إذ طالب بوقف العمل بهذا القانون، والعمل على تعديله بما ينسجم مع التزامات دولة فلسطين الناشئة عن الاتفاقيات التعاقدية لحقوق الإنسان، والعمل على جعل أي تعديل وبغض النظر عن مشروعيته القانونية

والدستورية منسجمًا مع نص وروح القانون الأساسي، وضبط الألفاظ والمصطلحات بما يحول دون احتمالها أكثر من وجه، وجعلها أداة قمع للحريات المدنية والسياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير.[9]

دوليًا

اعتبرت الأمم المتحدة القانون انتهاكًا لحرية الرأي والتعبير التي كفلتها العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية، ومنها معاهدات وقعت عليها دولة فلسطين. وجاء هذا الموقف في خطاب ديفد كاي، المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الذي نُشِر على الموقع الإلكتروني الرسمي التابع لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان موجهًا إلى الحكومة الفلسطينية، وجاء فيه "نحن نعرب عن قلقنا العميق من أن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يوظف مصطلحات فضفاضة على نحو مبالغ فيه، بحيث تفتقر إلى تعريفات تتسم بقدر وافٍ من الوضوح، وأنه يجيز للسلطات أن تجرم التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت، ويفرض عقوبات بالغة القسوة على من يخالف أحكامه. وفي ظل غياب قانون بشأن حرية المعلومات، فقد يفضي هذا الواقع إلى مأسسة الانتهاكات التي تمس الحقوق السياسية، من قبيل الحقوق الواجبة للمواطنين الفلسطينيين في الخصوصية وفي حرية التعبير عن الرأي، ناهيك عن التعدي على عمل الإعلاميين، بمن فيهم الصحفيين، وسلامتهم في فلسطين".[10]

مناهضة القانون .. تراجع تأثير المجتمع المدني

في الوقت الذي تنوعت فيه الجهود المؤسساتية والمجتمعية والدولية في التعبير عن استياءها من القانون ورفضها له بشكله الحالي، تنوعت أيضًا ردود السلطة الفلسطينية وجديتها في التعامل على الجهات المطالبة بإلغاء أو تعديل القانون.

وبتاريخ 2017/8/16 ردت الحكومة على رسالة المقرر الخاص في الأمم المتحدة برسالة وضحت فيها مبررات وجود هذا القانون، وأكدت أنه قابل للتعديل ليصبح ملبيًا للاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها دولة فلسطين.

أما بخصوص التعديلات التي قامت بها لجنة مواءمة التشريعات في مجلس الوزراء، والتي تضم في عضويتها عددًا من مؤسسات المجتمع المدني بصفة مراقب، فصادق عليها مجلس الوزراء في كانون الأول 2017، بعدما أحالت وزارة العدل الفلسطينية القانون إلى اللجنة، ولكن حتى تاريخ هذه الورقة (آذار 2018) لم يصادق عليها الرئيس. وأكدت مصادر في الهيئة، في مقابلة شخصية، أن هذه التعديلات لا

ترتقي للمستوى المطلوب، وأشارت إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية لم يعد أولوية حاليًا، إذ طرأت قضايا مهمة يجب متابعتها، ومنها ما يمس قوت المواطنين وأرزاقهم كقانون التقاعد المبكر.[11]

من جهتها، أكدت نقابة الصحافيين أن إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية سيبقى على جدول أعمالها، وجاء ذلك على لسان عمر نزّال، مسؤول لجنة الإعلام والعلاقات العامة. ورأت النقابة أن جهود إلغاء القانون ستنجح إذا ما بقي الموضوع حاضرًا على أجندة مؤسسات المجتمع المدني، وإذا تغيرت الظروف السياسية الفلسطينية الداخلية.[12]

لم تنجح جهود المجتمع المدني بعد، والقانون ما زال نافذًا، وترى مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، ومنها نقابة الصحفيين ومؤسسة الحق، أن جهود تعديل القانون تراجعت بعد مرور عشرة أشهر على إقراره، والسبب في هذا يعود إلى تزاحم أجندة مؤسسات المجتمع المدني بقضايا جديدة، مثل محكمة الجنايات الكبرى، والتقاعد القسري، والموازنة، والإصلاح القضائي.

رغم تراجع الجهود، تؤكد العديد من مؤسسات المجتمع المدني أن موضوع تعديل القانون سيبقى على جدول أعمالها حتى تعديله بما يتوافق مع القانون الأساسي والمعاهدات الدولية التي تحمي الحريات العامة.[13]

يشير ما سبق إلى تراجع تأثير المجتمع المدني في الدفاع عن ملف الحريات العامة، في هذا المجال. وفي هذا الإطار، تلخص وفاء عبد الرحمن، مديرة مؤسسة "فلسطينيات" المتخصصة في شؤون الشباب والمرأة، مظاهر انكفاء المجتمع المدني الفلسطيني وتدني فعاليته في متابعة ملفات الحريات العامة بالقول: إنه أصبح مرادفًا "للحياد السياسي" والفردية في الأداء، مشيرة إلى أن المجتمع المدني في الكثير من الأحيان يتم توظيفه لخدمة الأجندة الحزبية، مذكرة باستخدام نقابات الموظفين لإفشال الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلها رئيس الوزراء السابق "إسماعيل هنية" عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام 2006.[14]

المجتمع المدني الفلسطيني .. معالم جديدة

مرت مسيرة تطور المجتمع المدني الفلسطيني في مرحلتين: المرحلة الأولى في عقدي السبعينيات والثمانينيات ما قبل اتفاقيات أوسلو (1994-1993): اتسمت بالتفاف الجماهير حول المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتجذر المجتمع المدني في حركة التحرر الوطن؛ المرحلة الثانية: (ما بعد

أوسلو) اتسمت بظهور مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تغيرت أولوياتها وأصبح عملها احترافيًا يتركز على المساهمة في العمل التنموي وفق الثقافة الدولية.[15]

يشير طارق دعنا إلى ذلك التحول بقوله "قد طرأت تغيرات في مرحلة ما بعد أوسلو على المنظمات غير الحكومية على حساب أشكال أصيلةٍ أخرى من التنظيم في المجتمع المدني، حيث طالت أبعاد التغير دور القاعدة الشعبية، والمكانة السياسية، والتغير في أجندة المنظمات".[16]

وبعد هذا التغيّر النوعي الذي شهده قطاع مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين عقب قيام السلطة، جاء الانقسام لتنتج عنه معالم للمجتمع المدني، أبرزها تسييس هذه المنظمات من حيث تبعيتها لهذا التنظيم أو ذاك، مما أصاب جهود هذه المؤسسات بالتشتت، وضعف الفعالية في تحقيق أهدافها وقيامها في مهامها، الأمر الذي معه أصبحت فيه عاجزة عن إحداث تغيير إيجابي في حالة حقوق الإنسان الفلسطيني والمطالبة بتعزيز حرية الرأي و التعبير.

وفي نفس السياق، فإن حالة الانقسام أوجدت انتهاكات تمس المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، سواء على صعيد ممارسات الأجهزة الأمنية، أو على صعيد التشريعات، الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر الجهود المقدمة من المؤسسات من جهة، وإلى خلق خلاف وتبادل اتهامات فيما بينها في معرض التعليق على أي انتهاك يمارسه أحد طرفي الانقسام.

يضاف إلى ما سبق، التزايد الملحوظ في التشريعات والإجراءات التي تمس الحريات العامة وقوت المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع، ما أدى إلى حالة من تداخل الأولويات لدى مؤسسات المجتمع المدني نتيجة ازدحام أجندتها بقضايا جديدة، الأمر الذي أثر على فعالية دورها تجاه بعض القضايا كقانون الجرائم الإلكترونية.

يزيد هذا الوضع سوءًا تعطّل السلطة التشريعية التي تقدم لها مؤسسات المجتمع المدني في الوضع الطبيعي اقتراحاتها لتعديل أو إيجاد النصوص القانونية حول قضايا معينة، فيناقشها ممثلو الشعب لإقرارها أو رفضها. وغياب دور المجلس التشريعي الفلسطيني يعني غياب هذه العملية، مما يضيف سببًا آخر لانكفاء دور تلك المنظمات.

خطت مؤسسات المجتمع المدني خطوات واضحة في مجال نشر القيم الديمقراطية، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، إلا أنها في نفس الوقت لا تطبق مبادئ الديمقراطية في نطاق عملها، مما يغيب

المصداقية عن هذه المؤسسات أمام الجمهور. ومن مظاهر غياب الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني تولي بعض الشخصيات قيادة هذه المؤسسات فترات طويلة، مناقضًا بذلك مبدأ تكافؤ الفرص، وحق المشاركة، والتفويض، ويقوض روح الإبداع والمبادرة الذاتية لدى الأفراد.[17]

خاتمة

نجحت مؤسسات المجتمع المدني في تبرير اعتراضها على قانون الجرائم الإلكترونية، كما برز في المذكرات القانونية التي أصدرتها المؤسسات الحقوقية، إذ أظهرت بشكل واضح مساسه بالحريات. وعلى الرغم من إجماع مؤسسات المجتمع المدني على ضرورة إلغاء القانون ونجاحها في إيصال رسالة اعتراضها عليه إلى الحكومة وكل الأطراف ذات العلاقة، وعلى الرغم من الرفض الشعبي الواسع له بدليل التفاعل الكبير مع الهاشتاغات المطالبة بإلغائه[18]، إلا أن القرار بقانون الجرائم الإلكترونية لا يزال نافذًا، ولم يتم إلغاؤه أو تعديله.

يظهر فشل جهود مؤسسات المجتمع المدني في إلغاء أو تعديل القانون معالم مجتمع مدني جديد قد تبلور، أبرز معالمه التشتت، وضعف الدور والتأثير في رسم السياسات العامة والقوانين. وما لم تعد مؤسسات المجتمع المدني تقويم أوضاعها بما يضمن قدرتها على التأثير، سيستمر تراجع الحريات العامة، مما سيزيد من وضع الحريات سوءًا في فلسطين.

الهوامش

[1] مذكرة قانونية بشأن القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 16 للعام 2017، مقدمة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، ومؤسسات المجتمع المدني الأعضاء في اللجنة المشتركة لمراجعة قرار بقانون الجرائم الإلكترونية لدى دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الجرائم الإلكترونية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2017/7/24. https://goo.gl/w7DTTb

[2] ورقة موقف صادرة عن ورشة عمل حول الحريات الإعلامية في ضوء المراجعة القانونية التي أطلقها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول قانون الجرائم الإلكترونية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2017/9/19. https://goo.gl/NemYbr

[3] مرافق ياسر عرفات ضحية جديدة لقانون "الجريمة الإلكترونية" للسلطة الفلسطينية، وكالة قدس برس. 2018/1/1. https://goo.gl/pmxgcK

[4] "إساءةُ استخدام التكنولوجيا" تهدّيد لحرية الصحافة والتعبير على الويب في غزة، شبكة ifex، 18/12/2017. https://goo.gl/aQjSQV

[5] تقرير وسائل التواصل الإلكتروني والرقمي في فلسطين 2017، سوشيال ستوديو، ص 35. https://goo.gl/gkE7E4

[6] الرئيس يصادق على قانون الجرائم الإلكترونية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2017/6/24. https://goo.gl/Ub9V1M

[7] أسامة الكحلوت، ما هو قانون الجرائم الإلكترونية؟، دنيا الوطن، 2017/7/18. https://goo.gl/kaVXui

[8] إيهاب ريماوي، الجرائم الإلكترونية والقانون، تلفزيون فلسطين، 2016/1/5. https://goo.gl/QNLqWB

[9] ورقة موقف حول التشريع الإلكتروني ومدى مراعاة الحقوق والحريات العامة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2017/9/12. https://goo.gl/rVxYwm

[10] عصام عابدين، ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، ضمن جهود مؤسسة الحق في مواجهة قرار بقانون الجرائم الالكترونية، مؤسسة الحق، رام الله، 2018، ص 64. https://goo.gl/UZJo6U

[11] مقابلة شخصية عبر الهاتف، عمار جاموس، الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2018/3/11

[12] مقابلة شخصية عبر الهاتف، عمر نزال، مسؤول لجنة الإعلام والعلاقات العامة في نقابة الصحفيين، 2018/3/11

[13] مقابلة شخصية عبر الهاتف، عصام عابدين، المستشار القانوني في مؤسسة الحق، 2018/3/12.

[14] خليل مبروك، أي دور للمجتمع المدني بالنظام السياسي الفلسطيني، الجزيرة نت، 2017، https://goo.gl/GSntY4

[15] طارق دعنا، المجتمع المدني الفلسطيني .. أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، 2013/4/14. https://goo.gl/2LD28

[16] المصدر نفسه.

[17] بـــلال الشـــوبكي، المعيقـــات المؤسســـية لعمـــل المجتمـــع المـــدني الفلســـطيني، دنبـــا الـــوطن، 2005/10/21. https://goo.gl/KA8cZq

[18] مذكرة قانونية بشأن القرار بقانون الجرائم الإلكترونية، مصدر سابق.

أبو مرزوق لعباس: نتمنى أن تعامل نتنياهو كغزة

الدوحة – صفا 28\3\2018

انتقد القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" موسى أبو مرزوق الليلة طريقة تعامل الرئيس محمود عباس مع سكان قطاع غزة.

وكتب أبو مرزوق على حسابه بموقع "تويتر" أنه و"في الوقت الذي يهاجم عباس حركة حماس بكل وقت وحين، ويكيل لها الشتائم والاتهامات ويعاقب اهلنا في القطاع بمختلف الوسائل لا يهاجم الصهاينة".

وأضاف: "عند توعك (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو تجده أول المتصلين للاطمئنان على صحته، وَكُل ما نتمناه أن يلتفت لمرضى القطاع ولا يمنع عنهم الهواء، ويعامل نتنياهو بالمثل".

وكان عباس قرر قبل أيام فرض إجراءات عقابية جديدة على قطاع غزة على خلفية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الذي اتهم حركة حماس بالمسؤولية الكاملة.

يشار إلى أنه فرض في إبريل الماضي إجراءات عقابية ضد غزة، أبرزها تقليص كمية الكهرباء الواردة له، وخصم ما نسبته 30-50% من رواتب موظفي السلطة، وإحالات بالجملة للتقاعد، عدا عن تقليص التحويلات الطبية للمرضى.

وربط تلك الإجراءات بحل حماس للجنتها الإدارية في غزة، ما دعاها للمبادرة لحلها استجابة للرعاية المصرية والبدء في خطوات متقدمة نحو المصالحة كان منها تسليم الوزارات والمعابر لحكومة التوافق الوطني، وعودة موظفين مستنكفين للعمل.

وتتهم الفصائل حركة فتح بأنها لم تقدم أي خطوة ملموسة يمكن أن تريح المواطن المنهك في غزة.

محمود عباس يتحدى السعودية ويرفض زيارتها

الدوحة – الشرق القطرية 27\3\2018

لا تزال العلاقات الفلسطينية – السعودية تسير داخل نفق مظلم، خاصة بعد تمسك الرياض بطرح "صفقة القرن" الأمريكية، رغم الرفض الفلسطيني القاطع لها؛ لما تحمله من مخاطر كبيرة تهدد مستقبل قضيتهم.

ولم ترُق للسعودية حملة التصعيد الإعلامية التي تستهدفها من قِبل قادة حركة "فتح"، ومسؤولي السلطة الفلسطينية، فحاولت خلال الفترة الأخيرة، امتصاص الغضب الفلسطيني المتصاعد تجاهها، وإقناع الفلسطينيين بـ"صفقة القرن"؛ إما بالضغط وإما باللجوء إلى وسائل الابتزاز السياسي والمالي.

ويبدو أن هذه المحاولات لم تنجح في إقناع الجانب الفلسطيني بوجهة النظر السعودية، فلجأت الرياض – بحسب مصدر قيادي رفيع المستوى في حركة "فتح"– إلى توجيه دعوة رسمية للرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لزيارة أراضيها ومناقشة الصفقة وكل ما يدور حولها، وجهاً لوجه.

القيادي الفتحاوي، كشف لوسائل الإعلام أن الرياض وجَّهت خلال الأيام الماضية، دعوة رسمية للرئيس عباس لزيارة أراضيها، في محاولة منها لتطويق الخلاف القائم مع الفلسطينيين، بسبب "صفقة القرن"، التي تنوي الإدارة الأمريكية طرحها بعد الانتهاء من صياغتها وأخذ موافقة الأطراف عليها.

ويضيف: "الرياض لم يعجبها كثيراً حالة الرفض الفلسطيني القاطعة لدورها في (صفقة القرن) المشبوهة، وعندما فشلت في إقناعنا بقبول الصفقة الأمريكية رغم مخاطرها على القضية والمشروع الوطني، لجأت إلى طريق جديد؛ وهو اللقاء المباشر مع الرئيس أبو مازن".

ويشير إلى أن الرد الفلسطيني على الدعوة السعودية كان الرفض، لافتاً إلى أن عباس أبلغ أطرافاً عربية أن فتح ملف "صفقة القرن" ومناقشته، في ظل صيغتها "الخطيرة"، سيكون مرفوضاً، وأنه لن يتعامل مع أي جهد عربي في هذا الملف.

العلاقات بين رام الله والرياض تمر –بحسب القيادي الفتحاوي– في نفق مظلم وقد يبدو طويلاً بعض الشيء، في ظل تمسُّك الرياض بموقفها من الصفقة الأمريكية، ومحاولتها البحث عن قيادة فلسطينية بديلة تتماشى مع تطلعاتها ومخططاتها في المنطقة.

ويلفت إلى أن عباس يعلم أن الرياض لا ترغب في بقائه على كرسي رئاسة السلطة الفلسطينية وحركة "فتح"، وهي تسعى بالتعاون مع دول عربية، أبرزها "مصر والإمارات"، إلى جلب قيادة بديلة، خاصة بعد

استضافة الرياض أكثر من لقاء مع خلفاء عباس المحتملين؛ وأبرزهم النائب المفصول من حركة "فتح" محمد دحلان، ومدير جهاز المخابرات الفلسطينية العامة اللواء ماجد فرج.

وكان وسائل إعلام قد كشف في السابق، أن اللواء ماجد فرج قد زار في شهر يناير الماضي، السعودية بصورة سرية؛ للتباحث في "ملفات هامة"، في حين تُجري الرياض كذلك اتصالات مع النائب دحلان لتجهيزه للمرحلة المقبلة التي سيغيب عنها عباس..

حول إعلان البندقية (2)

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 2018\3\28

ينقسم الموقف الفلسطيني والعربي إلى حدٍ ما في تشخيص سبل الخروج من المأزق الراهن في عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، في مواجهة سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إزاء القضية الفلسطينية، التي بدأ تنفيذها على الأرض، بالقيام بإجراءات أحادية الجانب، دون مفاوضات. وبينما لا زالت المواقف الرسمية العربية تبقي خطوط الاتصال مفتوحة مع الإدارة الأميركية، يريد الفلسطينيون، صيغة بديلة، وإذا كان الحديث عن رعاية أوروبية أو روسية أو صينية، أو دولية، بديلة، أو تكميلية، تبدو بعيدة المنال، فإنّه ما يزال ممكناً الطلب من الأطراف الدولية التدخل، واقتراح سبل لفعل ذلك، من مثل اقتراح إعلان الاتحاد الأوروبي معايير واضحة، وبيان رسمي، يعقبه تحرك أوروبي.

وقّعت في آذار (مارس) 1979، اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية، بشكل ثنائي، ودون حل شامل للقضية الفلسطينية أو باقي ملفات الصراع العربي الإسرائيلي. وكانت المجموعة الأوروبية (التي تحولت لاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي)، تتشكل من تسع دول لا غير، وجرى الاتصال معها، ويعتقد أن الراحل نعيم خضر، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا، لعب دوراً كبيراً في الاتصال مع الأوروبيين، لتوضيح خطورة منهجية الاتفاقيات المنفردة على الاستقرار في الشرق الأوسط. ما أسفر عن صدور ما صار يعرف باسم إعلان البندقية، في حزيران (يونيو) 1980، بعد الاجتماعات التي عقدت في هذه المدينة الإيطالية. (تم اغتيال خضر بعد عام من صدور الإعلان).

أشار البيان للاتفاق المصري الإسرائيلي، وإلى خطورة أن لا يكون الاتفاق شاملا، جماعيا، وبينما أشار البيان إلى أهمية ما أسماه حق وجود وأمن إسرائيل، جرت الإشارة على نحو غير مسبوق حينها، إلى "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني". ودعا البيان إلى تسوية على أساس قرار من الأمم المتحدة، وأي اتفاقيات تكميلية أخرى، وأعلن الموافقة الأوروبية على إطار تسوية "ملزمة بضمانات دولية، بما في ذلك ضمانات على الأرض". ورفض البيان اعتبار القضية مجرد قضية لاجئين (أي قضية إنسانية)، بل أكد على حق تقرير المصير. وطلب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وهو أمر كان مرفوضاً أميركيا وإسرائيلياً، وشكل خطوة نوعية. وفي آخر بند في الإعلان، تقرر القيام باتصالات مع الأطراف المعنية لتحقيق هذه الرؤية.

عند التدقيق في الموقف الأوروبي الراهن، يتضح أنّ هناك "مدا وجزرا" في هذا الموقف، ويمكن أن يتغير موقف دولة أوروبية بمجرد تغير حكومة أو وزير، مثلما حدث مع تغير موقف فرنسا من عقد مؤتمر مفاوضات بمرجعية ملزمة وواضحة، ووعد باعتراف فرنسي بدولة فلسطينية، إذا ما فشلت المفاوضات، وقد كان لاستقالة وزير الخارجية لوران فابيوس، في شباط (فبراير) 2016، دور في التراجع الفرنسي. ويرفض، ولا يستطيع، الأوروبيون، أن يكونوا راعيا بديلا من عملية سلام، لأنّ الأميركيين والإسرائيليين يرفضون ذلك. ويتضح من زيارة وزيري الخارجية الألمانية والفرنسية إلى الرئيس الفلسطيني، الاثنين الفائت، أنهما يريدان من الفلسطينيين عدم قطع الحوار مع واشنطن. بل ويخشى الأوروبيون كثيراً من تبني قرارات مثل مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي، وإجراءات أخرى، ومن أسباب هذه الخشية قوة اللوبي الإسرائيلي في هذه الدول. وإن كان الموقف من الاستيطان أكثر تقدماً.

رغم التردد، فإنّ الخطط الأميركية الراهنة لفرض أمر واقع جديد، وإجراءات أحادية أميركية وإسرائيلية، تثير قلقاً في أوروبا، لأسباب منها أن ما يجري جزء من عملية تحطيم المؤسسات والقوانين الدولية، وهو ما سيمس حتى أمن ومصالح هذه الدول في المدى الأبعد. ولأن التوتر في الشرق الأوسط يفاقم مشكلات اللاجئين، والأمن في أوروبا.

إن حواراً مع الدول الأوروبية، على قاعدة المصلحة المشتركة، في مجتمع دولي أكثر فاعلية، في وجه السياسات الأميركية الحالية، مدخل مناسب لطلب موقف أوروبي موحد واضح. وبينما يمكن للفلسطينيين طلب إجراءات أوروبية عملية للسير في عملية إزالة الاحتلال، يمكن الاستفادة من موقف واضح أوروبي حتى لو لم يصل السقف المطلوب. ويمكن لهذه الدول تقديم موقف قد يأخذ شكل بيان بندقية ثانٍ، يشدد على القانون الدولي في حل القضية الفلسطينية، والاتصال بالدول العربية المترددة في مواقفها، ليتم تصليب جبهة عربية أوروبية تساعد في التصدي للخطط الأميركية.

تم بحمد الله